مساهمة حاضنات الأعمال في دعم الابتكار بالمؤسسات الناشئة

The Contribution of Business Incubators in Supporting Innovation within New Businesses

صافة خيرة♦
جامعة تيارت- الجزائر
safa_kheira@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2022/01/03	تاريخ القبول: 2022/06/01	تاريخ النشر: 2022/06/03

الملخص:

إن حاضنات الأعمال هي مؤسسات قائمة بذاتها، لها كيان قانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون إلى إقامة مؤسسات صغيرة، وتهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفير الوسائل والدعم اللازمين من خبرات، أماكن، والدعم المالي لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس التي قد تدوم السنة أو السنتين، كما تقوم بعمليات التسويق ونشر المنتجات لهذه المؤسسات.

وتساهم حاضنات الأعمال في دعم الابتكار بالمؤسسات الناشئة من خلال احتضان المشاريع بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشات الأعمال، ودعم المقاولين الجدد ومساعدتهم على إطلاق مشروعات ناشئة، كما تعمل على تزويد المقاولين بالأدوات اللازمة لنجاح المشروع.

كما تسعى حاضنات الأعمال لتوفير مجموعة شاملة من الخدمات للمساعدة على إطلاق مشاريع جديدة كخدمات التمويل، بناء علامة تجارية، القيام بعمليات تسهيلات وخدمات لامتناهية بشروط مرنة وأسعار معقولة.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال – المؤسسات الناشئة – الابتكار والتنمية بالمؤسسات الناشئة.

Abstract:

Business incubators are autonomous institutions with a legal entity working to provide a set of services and facilities to small investors who initiate the establishment of small businesses, aim to assist emerging creative institutions and new businessmen, and to provide the necessary

♦ المؤلف المرسل

means and support from expertise, places. They provide financial support to overcome the burdens and the phases of launch and establishment, which may last one or two years, and marketing and distributing of products for these institutions as well.

Business incubators contribute to supporting innovation in emerging businesses through incubating projects between the start-up phase and the growth phase of business establishments, supporting new contractors, helping them launch emerging projects, and providing contractors with the tools necessary for success of a project.

Business incubators also seek to provide a complete range of services to help launch new projects such as financing services, building a brand, carrying out endless facilities and services with flexible terms and reasonable prices.

Keywords: Business incubators - emerging businesses - innovation and development in emerging businesses.

مقدمة:

نظرا إلى الدور الرئيسي الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الناشئة في الاقتصاديات المعاصرة باعتبارها محرك التنمية الاقتصادية، وبسبب هشاشة هذه المؤسسات أمام مواجهة المنافسة الدولية الحادة، وعملها في ظل بيئة نشاط تمتاز بظروفها المتغيرة والمعقدة، لاسيما مع تزايد وتيرة العولمة والتغيرات العلمية والتكنولوجية السريعة، تم تطوير عدد من آليات الدعم في مختلف البلدان، ولعل من أبرز هذه الآليات حاضنات الأعمال.

إذ أن حاضنات الأعمال تساهم في تنمية القطاع الاقتصادي وترويجه من خلال تشجيع الأفراد على الإبداع والابتكار في إنشاء المؤسسات الناشئة بتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة لإنشائها، خصوصا القائمة على المبادرات التكنولوجية لضمان استمراريتها ومنافستها بالمحيط الخارجي.

إذ تهدف الورقة البحثية إلى التعرف على دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة من منطلق أن الإبداع يمثل في إدارة الأعمال والمؤسسات إحدى المكونات الأساسية لاستدامة النجاح ومواكبة وتيرة التنافس في بيئة سريعة ومتواصلة التغيير من حيث الطفرات والإنجازات التقنية غير المسبوقة، لذلك فإن الاقتصاد والتسيير مجالان متأثران بشكل كبير بتسارع وتيرة التقدم التكنولوجي والابتكارات وقوة الإبداع فيما يخص جانب تكنولوجيات الإعلام والاتصال وأساليب توليد وإدارة هذه المشاريع التي تحقق قيمة اقتصادية كبيرة.

وكملاحظة للتجارب الدولية تظهر أن المؤسسات الناشئة من أفضل المؤهلين للبقاء والاستمرار في السوق بفضل حجمها ومرونتها ومشاريعها المبتكرة المربحة والناجحة من خلال قدرتها على المساهمة في النمو ومرونة تسييرها.

وتراهن الجزائر على المؤسسات الناشئة لتنويع القوة المحركة للنمو الاقتصادي، لذلك قامت الدولة بمختلف مؤسساتها بتوفير بنية تحتية تكنولوجية مختصة بمجال تبادل المعلومات والاتصال كمسؤولة اجتماعية واقتصادية من خلال خلق حاضنات أعمال كأماكن تهدف إلى ترسيخ التالف بين عدة عوامل " المواهب، الإبداع، التكنولوجيا، المعرفة "، لتطوير السلوك فيما يخص إدارة وتنظيم المشاريع الناشئة والإسراع في تسويق التكنولوجيا وتشجيع تطوير المؤسسات الجديدة المبتكرة والتي تسمح لصاحب المشروع بتطوير أفكاره ونضوج مشروعه.

غير أن المؤسسات الناشئة في الجزائر تابعة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولم يعط لها تعريف بشكل خاص كما أن القطاع يعمل على إحداث إطار قانوني وتنظيمي ووظيفي للمؤسسات الناشئة، ولم يحدد بشكل واضح طرق تقييم أدائها والعمل على وضع خارطة طريق لتمويل هذا النوع من المؤسسات بإشراك البورصة ورأس المال الاستثماري، وتحديد كيفية مساهمة المغتربين وتطبيق آليات إعفاء ضريبي " شبه كلي " لتمكين الشباب من الإسهام بفعالية في فك ارتباط الإقتصاد الوطني بالمحروقات.

تستمد الدراسة أهميتها من الدور الذي أصبحت تؤديه حاضنات الأعمال في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة خاصة المؤسسة الجزائرية والتي بدورها تساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتنويع الاقتصاد المحلي، أيضا توفير مناصب الشغل وخلق القيمة المضافة على مستوى اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية.

انطلاقا مما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت حاضنات الأعمال في دعم الابتكار بالمؤسسات الناشئة؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم الانطلاق من فرضية مفادها تبني حاضنات الأعمال كمرافق أساسي للإبداع والابتكار في المؤسسة الناشئة، وهي من أنجح الأساليب لتنمية ودعم المؤسسات الناشئة.

وقصد إفضاء موضوع الدراسة إلى المقصود سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال استقراء جل المفاهيم لحاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة، ومن ثمة تحديد الدور الريادي لحاضنات الأعمال والكشف عن مدى فعاليته.

وقصد سلامة الموضوع سيتم اعتماد منهجية مزدوجة قوامها مبحثين يتعلق الأول بمفهوم حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة من خلال مطلبين يتعلق الأول بمفهوم حاضنات الأعمال، في حين أن المطلب الثاني يعالج مفهوم المؤسسات الناشئة، وتعزيزا للمنهج التحليلي سيتم التطرق في المبحث الثاني لمدى فعالية حاضنات الأعمال في دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة من خلال مطلبين يخص الأول الدور الريادي لحاضنات الأعمال، ثم واقع حاضنات الأعمال كتجارب في كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، وفي ختام المبحثين ستكون خاتمة يتم تسليط الضوء من خلالها على أهم النتائج والتوصيات.

1- المبحث الأول: مفهوم حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة

غدت حاضنات الأعمال من الآليات الهامة والمتطورة في عالم اليوم، والتي تستطيع المساهمة الفعالة في القضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المواجهة للمشروعات الناشئة في كل دول العالم خاصة في البلدان النامية. إذ تعتبر حاضنات الأعمال كل مشروع وكأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل، لذلك يحتاج إلى حاضنة تضمنه منذ الولادة لتحميه من المخاطر التي تحيط به وتمده بالطاقة للاستمرار، ولقد أكد خبراء الاقتصاد أهمية إقامة حاضنات أعمال خاصة لحماية المؤسسات التي تكون في بدايتها في حاجة إلى دعم خاص ومساندة وحماية تمكنها فيما بعد من الانتقال إلى أسواق العمل الخارجية.[1]

لكن قبل هذا وذاك لابد من التعرف على كل من مصطلحي حاضنات الأعمال، والمؤسسات الناشئة وإزالة اللبس عنهما.

1.1- المطلب الأول: مفهوم حاضنات الأعمال

إن حاضنات الأعمال بمثابة معهد لتعليم رجال الأعمال والمبادرين المبتدئين، وتجدر الإشارة إلى أن الحاضنة مشتقة من كلمة حضانة أي أن الحاضنة تحضن أعمال الرواد والمبدعين وتقدم لهم المساعدة والرعاية والخبرة والمعدات وكل ما يلزم حتى يستطيعوا الإقلاع بأفكارهم وأعمالهم لمدة محددة ثم ينقلوا خارج الحاضنة لتحضن بدورها غيرهم، كما أن عضوية المنشأة في الحاضنة من الممكن أن تستمر طوال فترة حياتها بشرط الإفصاح عن هذه الرغبة بين المنشأة والحاضنة طبقا لحاجة وظروف ونظام الحاضنة في نفس الوقت.

بناء على ما سبق سيتم تقسيم المطلب إلى فرعين يتعلق الأول بنشأة حاضنات الأعمال، في حين أن الثاني يعالج تعريف حاضنات الأعمال.

الفرع الأول: نشأة حاضنات الأعمال

يرجع تاريخ نشأة الحاضنات إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف باسم BATAVIA في ولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك عام 1959 ، [2] عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا خاصة وأن هذا المبنى كان يقع في منطقة أعمال وقريبا من عدد من البنوك ومناطق تسوق ومطاعم وتحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف

[1] - عياش زوبير، بوداب سهام، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقالة منشورة بمجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،بجامعة الوادي،الجزائر، المجلد 12 ، العدد 01 ، ديسمبر 2019 ، ص120 .

[2] - بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Start up دراسة حالة الجزائر، مقالة منشورة بمجلة البشائر الاقتصادية، بجامعة بشار، الجزائر،المجلد الرابع، العدد 02 ، ص 419 .

بالحاضنة[1]، ومنذ عام 1959 أقيمت آلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذا المركز، لكن هذه المحاولة لإقامة الحاضنات لم تتم متابعتها بشكل منظم حتى بداية أعوام الثمانينات وتحديدا في عام 1984 ، إقامة عدد من الحاضنات، حينما قامت هيئة المشروعات الصغيرة SBA بوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات، وفي هذا العام لم يكن يعمل في الولايات المتحدة الأمريكية سوى 20 حاضنة فقط والتي ارتفع عددها بشكل كبير وخاصة عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA عام 1985 من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكيين، وهي مؤسسة خاصة تهدف إلى تنشيط وتنظيم صناعة الحاضنات.

وفي نهاية عام 1997 وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة إلى حوالي 550 حاضنة وذلك من خلال معدل إقامة بلغ حوالي حاضنة في الأسبوع منذ نهاية عام 1986.

ويرجع تاريخ حاضنات المشروعات التكنولوجية إلى بداية عقد الثمانينات حيث ظهرت بحاجة إلى خلق فعاليات جيدة قادرة على دعم ورعاية الإختراعات والأبحاث التطبيقية والإبداع التكنولوجي، وتحويلها إلى شركات ودفع فرص نجاحها.[2]

الفرع الثاني: تعريف وأنواع حاضنات الأعمال

سيتم التطرق بموجب هذا الفرع إلى تعريف حاضنات الأعمال أولا، دون إهمال الحديث عن الإطار التشريعي لها، ثم أنواع حاضنات الأعمال ثانيا.

أولا: تعريف حاضنات الأعمال (Business incubators) والإطار التشريعي لها

سيتم تسليط الضوء على تعريف حاضنات الأعمال، ثم تحديد إطارها التشريعي.

أ- تعريف حاضنات الأعمال (Business incubators):

هي مؤسسات قائمة بذاتها (لها كيانها القانوني) تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون إلى إقامة مؤسسات صغيرة، بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الإنطلاق (سنة مثلا أو سنتين)، ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة.[3]

---

[1] - بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير، مدى مساهمة حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقالة منشورة بمجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، بجامعة بشار، الجزائر، المجلد 02 ، العدد 01 فيفري 2018 ، ص102 .

[2] - بن شايب محمد، سعدي فيصل، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب " ANSEJ " فرع بومرداس، مقالة منشورة بمجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، بجامعة البويرة، الجزائر، المجلد 04 العدد 06 جوان 2019 ، ص55 .

[3] - عمارة سلمى، بارك نعيمة، حاضنات الأعمال... مطلب أساسي لدعم الإبداع والإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – تجربة حاضنات الجزائر وحاضنة أوستن التكنولوجية بالولايات المتحدة أنموذجا – مقالة منشورة بمجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، بجامعة خنشلة، الجزائر، المجلد 03 العدد 01 جوان 2019 ، ص114 .

يمكن تعريف الحاضنات بأنها: " بيئة لإطار متكامل من المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات واليات المساندة والاستشارات والتنظيم المخصصة لمساعدة رواد الأعمال في إدارة وتنمية المنشات الجديدة (الإنتاجية أو المتخصصة في البحث والتطوير)، على أن تتم رعاية ودعم هذه المنشات في مدة محدودة أقل من سنتين في الغالب بما تخفف عن هؤلاء الرواد المخاطر المعتادة ويوفر لهذه المنشات فرصا أكبر للنجاح، وذلك من خلال كيان قانوني مؤسسي لهذا الغرض.

ويمكن تعريفها أيضا بأنها: " عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة تلك المشروعات أو منشات الأعمال الصغيرة والتي تمر بمرحلة بداية النشاط Start up période وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة، كما تعرف على أنها عملية وسيطية بين مرحلة بدأ النشاط ومرحلة النمو لمنشات الأعمال، وهذه العملية تحتوي على تقديم أو تزويد المبادرين entrepreneurs بالخبراء والمعلومات والأدوات اللازمة لإنجاح المشروع.[1]

كما تعرف حاضنات الأعمال في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 بأنها: " تمثل نمطا جديدا من البنى الداعمة للنشاطات الإبتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو للمطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون إلى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها."

كما تم تعريفها من قبل مركز الإتحاد الأوربي للشؤون الاستراتيجية وتقييم الخدمات على أنها: " منظمة تساهم في عملية إنشاء الشركات الناجحة من خلال ترويدهم بمجموعة شاملة ومتكاملة من الدعم، بما في ذلك منحهم مساحة بالحاضنة خدمات دعم الأعمال التجارية."[2]

تعرف منظمة الأسكوا (ESCWA) حاضنة الأعمال بأنها: " حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات واليات المساندة والاستشارة توفرها ولمرحلة محددة من الزمن، فهي بذلك مؤسسة قائمة لها كيانها القانوني ولها خبرتها وعلاقاتها للرياديين الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الصغيرة، لتمكنهم من تخفيف أعباء وتقليص تكاليف مرحلة انطلاق مشاريعهم باعتبارها أصعب مرحلة تواجه المبتدئين في مراحلهم الأولى لتأسيس مشاريعهم، ويشترط على المشاريع المحتضنة ترك الحاضنة بعد انتهاء فترة زمنية محددة (سنتين فما أكثر).

كما تعرفها الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال بأنها: " أداة للتنمية الاقتصادية مصممة لتسريع نمو ونجاح منشات الأعمال، من خلال منظومة من موارد وخدمات دعم ومساندة الأعمال، وهدفها الأساسي هو تخريج مؤسسات ناجحة وقادرة ماليا على النمو والاستمرار خارج الحاضنة."

[1] - بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير، مرجع سابق، ص103 .

[2] - فرج الله أحلام، ضامن وهيبة، حادي موراد، واقع منصات رواد الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مقالة منشورة بحوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، بجامعة بشار، الجزائر، المجلد 07 العدد 03 لسنة 2020 ، ص390 .

كما عرفت بأنها: " مؤسسة قائمة بذاتها تتمتع بالشخصية الاعتبارية، توفر مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمشروعات الصغيرة وتساعدها على تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، قد تكون حاضنة الأعمال مؤسسة خاصة أو مختلطة أو تابعة للدولة وهذه الأخيرة تعطي لها دعما قويا."[1]

تعرف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال

"Association NBIA National Business Incubation"

حاضنات الأعمال بأنها: " هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين الخبرات، الأماكن، الدعم المالي لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات."[2]

حاضنات الأعمال ما هي إلا مكان محدد يعمل على استضافة المشروعات الجديدة حتى تصل إلى مرحلة النضج والاستقرار، وهذا المكان يوفر جميع أنواع الخدمات التي تتطلبها إقامة وتنمية المؤسسات الصغيرة.[3]

وهي المكان الذي يقوم بتقديم خدمات وخبرات وتجهيزات وتسهيلات للراغبين بتأسيس منشات صغيرة تحت إشراف فني وإداري من قبل أصحاب خبرة واختصاص.[4]

كما تعرف على أنها توجد بشكل عام في الجامعات ومراكز البحث العلمية، حيث أنه لهذه الحاضنات دور هام في استيعاب أصحاب الإنتاج الفكري وتبني المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج إلى إنتاج حقيقي من خلال الدعم المقدم والمساعدة العلمية في سبيل تطوير المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في اقتصاد السوق وذلك من خلال المساهمة في توفير الفرص المستمرة للتطوير الذاتي، المساهمة في صنع المجتمع المعرفي، القضاء على مسببات هجرة العقول.[5]

المصطلح حاضنة مشتق من المعنى الأساسي لمصطلح رعاية(nurturing)، الذي هو تطوير الشركات الصغيرة في بيئة محمية. ويتم إدارة الحاضنات من قبل مختصين صناعيين، من المنظمات الحكومية والخاصة، وأحيانا من قبل الجامعات أيضا تقوم بوضع مخططات حضانة أعمال.[6]

---

[1] - لطيفة رجب، رياض زروقي، نجاة يحي باي، اعتماد حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخل أساسي لإنجاح مسار التنمية الاقتصادية للدولة، مقالة منشورة ب Journal of Economic Growth and Entrepreneurs hip JEGE Spécial and entrepreneurial développement studies laboratory year 2020 vol .4 No .2 p 24.

[2] - عمارة سلمى، بارك نعيمة، مرجع سابق، ص114 .

[3] - قسوري إنصاف، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية، مقالة منشورة ب revue d'économie et de management vol 19/n02 décembre 2020 p16.

[4] - عياش زوبير، بوداب سهام، مرجع سابق، ص120 .

[5] - علاء الدين بوضياف، محمد زبير، دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر، مقالة منشورة بمجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، بجامعة تسمسيلت، الجزائر، المجلد 04 ، العدد 01 لسنة 2020 ، ص89 .

[6] - بوالشعور شريفة، مرجع سابق، ص419 .

أما من الناحية القانونية فإن المشرع الجزائري أخذ بالتعريف الفرنسي- وضم مفهوم الحاضنات في المشاتل وعرفها وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 2003/02/25 الذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات[1] على أنها: " مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية."[2]

وتأخذ المشاتل أحد الأشكال التالية:

المحضنة هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الخدمات.

ورشة الربط أي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

نزل المؤسسات بمعنى هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

كما يمكن إنشاء مشاتل المؤسسات أيضا في شكل شركة ذات أسهم تخضع للقانون التجاري.

والملاحظ من هذا التعريف أن المشرع الجزائري اعتبر حاضنات الأعمال (المحضنة) نوع من أنواع المشاتل يختص بدعم المستحدثين في مجال الخدمات فقط.

ب - الإطار التشريعي لحاضنات الأعمال:

حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 01-18 أخذت حاضنات الأعمال في الجزائر تعريفها الخاص من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 2003/02/25 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات والذي ينص على أن: " مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية"، وقد قام المشرع الجزائري بضم مفهوم الحاضنات في المشاتل بناءا على المشرع الفرنسي.[3]

حدد قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الصادر لسنة 2020 الطبيعة القانونية لحاضنات الأعمال على أساس أنها كيانات قانونية تهدف إلى مساعدة المشروعات ومشروعات ريادة الأعمال، فحاضنات الأعمال قانونا هي شركات أو منشات أو جمعيات أو غيرها من الكيانات القانونية التي تهدف إلى مساعدة المشروعات حديثة التأسيس ومشروعات ريادة الأعمال على النمو عبر تقديم خدمات متنوعة على الأخص في مجال التمويل والتسويق والإدارة.

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 2003/02/25 ، المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية العدد 13 ، المؤرخة في 2003/02/26 ، ص13 .

[2] - فرج الله أحلام، ضامن وهيبة، حمادي موراد، مرجع سابق، ص396 .

[3] - الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 06 و07 ديسمبر 2017 ، ص12 .

ثانيا: أنواع الحاضنات

هنالك العديد من الحاضنات أهمها ما يلي:

أ - الحاضنة الإقليمية: هذا النوع من الحاضنات يخدم منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها، ويعمل على استخدام الموارد المحلية من الخامات والخدمات واستثمار الطاقات الشبابية العاطلة في هذه المنطقة.[1]

ب – الحاضنة الدولية: تروج هذه الحاضنة لاستقطاب رأس المال الأجنبي مع عملية نقل التقنية مؤكدة على الجودة العالية، وتركز على التعاون الدولي المالي والتكنولوجي بهدف تأهيل الشركات القومية من خلال الشركات الدولية وتطويرها ودفعها للتوسع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية.[2]

ج – الحاضنة الصناعية: والتي تقدم خدمات ومساعدات للشركات الصناعية المبتدئة[3]، إذ تقام داخل منطقة صناعية معينة بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات والخدمات المساندة، حيث يتم تبادل المنافع بين المصانع الكبيرة والمشروعات الصغيرة المنتسبة للحاضنة.

د – حاضنة القطاع المحدد: تعمل هذه الحاضنة على خدمة قطاع أو نشاط محدد مثل البرمجيات أو الصناعات الهندسية، وتدار بواسطة خبراء متخصصين بالنشاط المراد التركيز عليه.

هـ – الحاضنة التقنية: وهي حاضنات تكنولوجية تهدف إلى استثمار تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة مع امتلاكها لمعدات وأجهزة متطورة،[4] والاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة.

و – الحاضنة البحثية: عادة ما تكون هذه الحاضنة داخل جامعة أو مركز أبحاث، تعمل على تطوير الأفكار والأبحاث وتصميمات أعضاء هيئة التدريس.

ز – حاضنة الأنترنت: هي مؤسسة تساعد شركات الأنترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول إلى مرحلة النضج.

بالإضافة إلى الأنواع السابقة هناك أنواع أخرى من الحاضنات كحاضنات المشروعات العامة غير التكنولوجية، وحاضنات بدون جدران، حاضنات متخصصة في مجالات إبداعية وفنية، حاضنات متخصصة في مجالات تصنيعية وإنتاجية وخدماتية متنوعة.[5]

---

[1]- لطيفة رجب، رياض زروقي، نجاة يحي باي، مرجع سابق، ص24 .

[2] - بن شايب محمد، سعدي فيصل، مرجع سابق، ص57 .

[3] - بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير، مرجع سابق، ص103 .

[4] - عياش زوبير، بوداب سهام، مرجع سابق، ص122 .

[5]- لطيفة رجب، رياض زروقي، نجاة يحي باي، مرجع سابق، ص25 .

كما تصنفها الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية National Business incubators association " NBIA " إلى الأنواع التالية:

أ – حاضنات أعمال خاصة: وهي ملك للقطاع الخاص، وتسعى لتحقيق الأرباح وتمثل نسبتها 8 % من مجموع الحاضنات في أمريكا الشمالية.

ب – حاضنات أعمال عامة: وهذا النوع ملك للدولة، وهي لا تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق الأرباح، كما أنها تقوم بدعم ورعاية الحكومة أو الأجهزة المحلية والهيئات وتسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني.

ج – حاضنات الأعمال المختلطة: وهي التي تكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والخاص، وتقدر نسبتها ب 16 %.[1]

د - حاضنات أعمال ذات الصلة بالجامعات (الحاضنات المرتبطة بالجامعات): تمثل هذه الحاضنات حوالي 27 % من إجمالي عدد الحاضنات بأمريكا الشمالية، وهذه الحاضنات منبثقة من الجامعات والمعاهد العليا ولها نفس الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الحاضنات العامة والخاصة.

هـ – حاضنات أخرى: وتمثل 5 % من مجموع الحاضنات بأمريكا الشمالية، وهي عادة ما تكون تحت رعاية ودعم جهات مختلفة غير تقليدية مثل مؤسسات الفن (السينما مثلا)، ورجال الدين، غرف التجارة، الموانئ وغيرها.

2.1- المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات الناشئة

تجمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الناشئة وعلى الدور الهام الذي تؤديه في الاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي سواء في الدول المتقدمة أو النامية، كما تشير التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب التنموية في العديد من دول العالم إلى أن بعض الدول الآسيوية قد حققت إنجازات هائلة خلال العقدين السابقين، وتحولت من قوى استهلاكية إلى قوى إنتاجية بفضل اللجوء إلى المؤسسات الناشئة.

وعليه سيتم التطرق لتعريف المؤسسات الناشئة بموجب الفرع الأول، ثم مميزات المؤسسات الناشئة بمقتضى الفرع الثاني.

[1] - بن شايب محمد، سعدي فيصل، مرجع سابق، ص58 .

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الناشئة

يعتبر تحديد مفهوم المؤسسات الناشئة أمرا ضروريا لكل باحث في هذا المجال أو الموضوع في دراسته وتحليله، وكذا أمام مقرري السياسات التنموية في مختلف الدول، مما يسهل عليهم إعادة برامج تنموية ووضع مخططات استراتيجية، ذلك لتعدد مفاهيم المؤسسات الناشئة في العالم.

من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الناشئة المعيار الكمي، ويخص مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية، وتتمثل في: معيار الحد الأدنى والحد الأعلى للعمالة، معيار رأس المال المستثمر، معيار العمالة ورأس المال، معيار حجم الإنتاج أو قيمة الإنتاج، معيار قيمة المبيعات، معيار القيمة المضافة، معيار الطاقة الإنتاجية، معيار كثافة العمل.[1]

في المؤسسة الناشئة هناك فكرة الإنشاء وفكرة النمو القوي، فكرتان تقعان في صميم تعريف المؤسسة الناشئة، إنها مؤسسة تتميز بالنمو المحتمل القوي والاستخدام للتقنيات الجديدة، غالبا ما تكون هذه المؤسسة مبتكرة رغم أن هذا النموذج يمكن أن يعني جميع قطاعات النشاط.

يتم تعريف المؤسسة الناشئة حسب رائد الأعمال الشهير ستيف بلانك على أنها منظمة مؤقتة تبحث عن نموذج اقتصادي يسمح بالنمو، مربح بشكل متكرر ويمكن قياسه، إنها تختبر نماذج اقتصادية مختلفة وتكتشف بيئتها وتتكيف معها تدريجيا، أي أن الشركة الناشئة يجب أن تعمل على نجاح مشروعها بشكل سريع وله تأثير على السوق الذي تود التواجد والعمل به بشكل فوري. إنها أيضا فكرة ورؤية يقوم بتجسيدها حامل المشروع وتعمل في سوق غير مستقرة في كثير من الأحيان لاقتراح منتوج أو خدمة جديدة.[2]

تعرف المؤسسة الناشئة "Start up " اصطلاحا حسب القاموس الإنجليزي على أنها: " مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة "Start up " تتكون من جزأين "Start " وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و"up " وهو ما يشير لفكرة النمو القوي، وبدأ استخدام المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر (capital - risque) ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك، وفي الأيام الحالية يوجد المصطلح ويعرفه القاموس الفرنسي " la rousse " على أنها: " المؤسسات الشابة المبتكرة، في قطاع التكنولوجيا الحديثة."[3]

---

[1] - مصطفى بورنان، علي صولي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)، مقالة منشورة بمجلة دفاتر اقتصادية، بجامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 11 ، العدد 01 لسنة 2020 ، ص133 .

[2] - بخيتي علي، بوعوينة سليمة، المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات، مقالة منشورة بمجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، بجامعة الجلفة، الجزائر،المجلد 12 العدد 04 أكتوبر 2020 السنة الثانية عشر، ص536 .

[3] - راقو نورة، الابتكار في المؤسسات الناشئة لدعم النشاط السياحي في الجزائر: بين الواقع والمأمول، مقالة منشورة بمجلة الإبداع، بجامعة البليدة، المجلد 11 ، العدد 01 لسنة 2021 ص284 .

بينما عرفها Paul Graham في مقاله المشهور حول النمو "growth" على أنها: " شركة صممت لتنمو بسرعة "growth start up " وكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة (Start up company) في حد ذاتها، كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا أو أن تمول من قبل مخاطر أو مغامر (venture funding) أو أن يكون لها نوع من خطط الخرج، الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو، وأي شيء آخر يرتبط بالشركات الناشئة يتبع النمو.[1]

أما حسب الاقتصادي " Patrick Fridenson" وهو أن تكون شركة ناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا الحجم ولا بقطاع النشاط ويجب الإجابة على الأربع تساؤلات: نمو قوي محتمل، استخدام تكنولوجيا حديثة، تحتاج لتمويل ضخم، أن تكون متأكد من أن السوق جديد حيث يصعب تقييم المخاطرة.[2]

في غياب إجماع حول تعريف موحد حول Start up فإن هذا المفهوم وفقا لمعجم La rousse يشير إلى أنها: " تلك المؤسسات الفتية المبدعة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيات جديدة " ويعرفها الباحث Eric Reis بأنها تلك المؤسسات التي تهدف إلى تطوير وتوزيع منتج جديد في ظل درجة عالية من حالة عدم التأكد.[3]

من خلال التعاريف المذكورة يمكن القول أن المؤسسة الناشئة هي مشروع صغير لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة مبتكرة صممت لتنمو بسرعة في ظل حالة من المخاطرة.

الفرع الثاني: مميزات المؤسسات الناشئة

شركات حديثة العهد: نعم هي كذلك، يرتكب الكثير من الناس أخطاءا في تصنيف الشركات الصغيرة وقولبتها على أنها شركات ناشئة، لكن ليس عن هذا النوع ما يتم الحديث عنه اليوم.

تتميز الشركات الناشئة بكونها شركات شابة يافعة أمامها خياران إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة، أو إغلاق أبوابها والخسارة.[4]

شركات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد: من إحدى السمات التي تحدد معنى الشركة الناشئة Start up هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل.[5]

---

[1] - بوالشعور شريفة، مرجع سابق، ص420 .

[2] - قسوري إنصاف، مرجع سابق، ص18 .

[3] - علاء الدين بوضياف، محمد زبير، مرجع سابق، ص90 .

[4] - راقم نورة، المرجع نفسه، ص284 .

[5] - قسوري إنصاف، المرجع نفسه، ص19 .

بكلمات أخرى إن الشركة الناشئة هي الشركة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك، ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة.

وهذا يعني أن الشركات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة، بل على العكس، هي شركات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا.

شركات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها: تتميز ال Start up بأنها شركة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة Innovative وإشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية.

يعتمد مؤسسو الشركات الناشئة Start ups على التكنولوجيا للنمو والتقدم، والعثور على التمويل من خلال المنصات على الأنترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال.

شركات تتطلب تكاليف منخفضة: يشمل معنى الشركة الناشئة Start up على أنها شركة تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء، ومن الأمثلة على Start ups أمازون، Apple ، جوجل، مايكروسوفت...إلخ.[1]

إذن معنى الشركة الناشئة Start up هو مصطلح يستخدم لتحديد الشركات حديثة النشأة، والتي نشأت من فكرة ريادية إبداعية وأمامها احتمالات كبيرة للنمو والازدهار بسرعة.[2]

تتميز المؤسسات الناشئة أيضا بمجموعة من الخصائص بعضها يشكل نقاط قوتها، وتشكل الأخرى نقاط

ضعفها، من بينها:

المؤسسات الناشئة توازن هيكل النشاط الإنتاجي: نظرا لمعاناته في معظم الدول النامية من خلل في هيكل الاقتصاد بسبب غياب قاعدة قوية من صناعات صغيرة ومتوسطة يستند إليها، حيث بات من الضروري تقليص الفجوة ووضع استراتيجيات لإصلاح هذا الخلل وتوسيع قاعدة المنشات الصغيرة القابلة للتطوير والإنتاج.

دعم الشركات الكبيرة: وهذا من خلال توفير المنتجات الوسيطية لنشاط الشركات الكبرى.

توفير فرص عمل حقيقية وتقليص حجم البطالة: تتميز المؤسسات الناشئة بقدرتها العالية على توفير مناصب شغل ما يؤدي إلى تقليص حجم البطالة.

استثمار المدخرات المحلية الصغيرة: من خلال توظيف المدخرات نظرا لصغر رأس المال وإعادة توزيع الدخل.

[1] - راقم نورة،مرجع سابق، ص284 .

[2] - مصطفى بورنان، علي صولي، مرجع سابق، ص134 .

المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات: تمكن المؤسسات الناشئة من إنتاج متطلبات السوق المحلي مما يساهم في إحلال الواردات وتنمية الصادرات وبالتالي توفير نقد أجنبي.

نشر القيم الصناعية الإيجابية: تساهم في نشر القيم الصناعية الإيجابية كإدارة الجودة والابتكار وتقسيم العمل.[1]

أما عن نقاط الضعف فمن بينها: محدودية وعدم القدرة على اختيار وصياغة استراتيجية العمل، عدم قدرتها على تكوين شبكة فعالة للتوزيع بسبب قلة وضعف إمكانياتها، صعوبة بلوغها الموارد التمويلية لعدة أسباب، لعل أبرزها ضعف هيكلها التمويلي، قلة الضمانات، غياب الماضي المالي لتلك الحديثة منه، لا يمكنها الاستفادة من اقتصاديات الحجم بسبب صغر حجمها (انخفاض تكاليف الإنتاج بزيادة حجمه، ويتم ذلك بتوزيع التكاليف الثابت على عدد أكبر من الوحدات المنتجة).

أما عن الصعوبات والمعوقات فتتمثل في صعوبات إدارية خصوصا المتعلقة بإجراءات التأسيس، الصعوبات التسويقية وهذا راجع لانخفاض الإمكانات المادية، الصعوبات الفنية وهذا لاعتماد هذه المؤسسات على خبرات أصحابها ومالكيها فقط دون الحصول على الكفاءات البشرية المتخصصة المرتفعة التكاليف، الصعوبات التمويلية والتي

تعتبر أهم المعوقات التي تعترض نمو هذه المؤسسات وتهدد بقاءها.[2]

2- المبحث الثاني: مدى فعالية حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة

لعل من أهم الأسباب التي تجعل المؤسسات الناشئة أكثر إبداعا هي أن يتم إدارتها من قبل مدير مشروع أو مقاول يتميز بروح المبادرة وبمهارات المقاولة في تفحص البيئة واكتشاف الفرص، وخاصة الفرص التجارية، بساطة التنظيم والتوجيه نحو النشاط الأساسي سواء سلعة أو خدمة جديدة، صغر حجم المؤسسة الناشئة يمكنها من التغيير كما أن الاستثمارات المحدودة تجعل من عملية التجديد أقل مخاطرة، قرب المؤسسة الناشئة من السوق ما يجعلها أكثر استجابة للتغيرات السريعة في السوق، الإبداع الخيار الاستراتيجي الذي يضمن للمؤسسة الناشئة النمو والاستمرار، لكن الإبداع يتطلب موارد مالية كبيرة والمؤسسة الناشئة تواجه عدة مصاعب في الحصول على المال أيضا مخاطر عمليات التجديد نظرا لتعقد البيئة التكنولوجية وعدم التأكد من النتائج خاصة في مرحلة الإنطلاق.[3]

وعليه حتى يتم الكشف عن الأسباب التي تجعل المؤسسات الناشئة أكثر إبداعا سيتم التطرق للدور الريادي لحاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة بموجب المطلب الأول، ثم واقع حاضنات الأعمال بالجزائر وأمريكا بمقتضى المطلب الثاني.

---

[1] - بخيتي علي، بوعوينة سليمة، مرجع سابق، ص537 .

[2] - بخيتي علي، بوعوينة سليمة، مرجع سابق، ص538 .

[3] - قسوري إنصاف، مرجع سابق، ص21 .

1.2- المطلب الأول: الدور الريادي لحاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة

تتميز حاضنات الأعمال بعدة فوائد وذلك لتعدد أنواعها ويمكن تلخيص مجمل تلك الفوائد فيما يلي:

إن حاضنات الأعمال هي بمثابة حلقة وصل بين مختلف وحدات مراكز البحوث والجامعات كما أنها تسهم في تكوين دخل إضافي لها.تساهم حاضنات الأعمال في تنمية الاقتصاد عن طريق خلق أعمال ووظائف جديدة من جهة وتغيير ثقافة الأعمال من جهة أخرى.تساعد من الناحية التسويقية على تقليل المخاطر بالإضافة إلى الإدارة الجيدة للوقت أثناء العملية التسويقية، كما أنها آلية مهمة لفتح موارد جديدة وزيادة النفوذ في الأسواق.

حاضنات الأعمال وسيلة مهمة لخلق الإبداع وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في نشاط المؤسسات.

وبالإضافة إلى ما سبق من فوائد لحاضنات الأعمال فإنها تعمل كذلك على تحقيق عدة أهداف منها:

تقديم خدمات لمشاريع داخل وخارج الحضانة.ترويج ثقافة الريادة والإبداع والابتكار.مساندة ومساعدة المؤسسات الصغيرة على مواجهة صعوبات مرحلة الانطلاق والتأسيس.تنمية مهارات العمل الحر والقدرة على إدارة المشروع بشكل مستقل. ترقية نجاح المشروع من خلال الخدمات الشاملة التي تقدمها الحاضنة.رعاية ومساعدة المؤسسات الجديدة في مرحلة البدء والنمو.ربط وتكامل المؤسسات الكبيرة والصغيرة للعمل على تنميتها بصفتها المسوقة لمنتجات المؤسسات الصغيرة. اكتشاف القدرات الإبداعية الكامنة وترجمتها إلى مشاريع إنتاجية متميزة.إقامة مجموعة خدمات داعمة ومتميزة مثل الجودة والتسويق وقاعدة المعلومات الفنية والتجارب ووحدات الاختبار والقياس لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل وخارج الحاضنة.تعزيز ثقافة التدريب الذاتي وثقافة خلق فرص العمل بدل انتظارها من الدول ومكاتب التشغيل.

كما تهدف أساسا إلى احتضان المؤسسات الصغيرة الإبداعية وتعمل على تطويرها من خلال تقديم خدمات رئيسية كالخدمات الاستشارية، في إنشاء الأعمال وتخطيطها، في تطوير الأعمال، وفي النواحي القانونية والتسويقية والاستشارات الإرشادية حول الحصول على التمويل.[1] فضلا عن دعم التنمية الاقتصادية، وتنمية روح المقاولة والمخاطرة لدى المستثمرين ورجال الأعمال الجدد.[2] فضلا عن توفير مكاتب أو غرف مخبرية لاستخدام ورش العمل للاستئجار بشروط مرنة والتدريب.[3] وعليه من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى الدور الاقتصادي لحاضنات الأعمال بموجب الفرع الأول، ثم أهم الآثار الاقتصادية بمقتضى الفرع الثاني.

[1] - قسوري إنصاف، مرجع سابق، ص17 .

[2] - عياش زوبير، بوداب سهام، مرجع سابق، ص121 .

[3] - علاء الدين بوضياف، محمد زبير، مرجع سابق، ص89 .

الفرع الأول: الدور الاقتصادي لحاضنات الأعمال

تؤدي حاضنات الأعمال بأنواعها المختلفة عدة أدوار متباينة مبنية على الدور الأساسي، من خلال كونها وسيلة لدعم المؤسسات الناشئة حيث أثبتت نجاحا كبيرا في رفع نسب نجاح هذه المؤسسات.وقد أشارت تقارير الجمعية الأمريكية للحاضنات إلى أن معدلات نجاح واستمرارية المشروعات الجديدة المقامة داخل الحاضنات وصلت إلى 88 % مقارنة بنسبة النجاح التقليدية المنخفضة لهذه المشروعات بصفة عامة.[1]

إن الهدف من حاضنة الأعمال هو خلق التناغم بين المواهب، التكنولوجيا، والمعرفة لتطوير السلوك فيما يخص تنظيم المشاريع وتشجيع تطوير المؤسسات الناشئة، وتسمح هذه الحاضنات لصاحب المشروع بتطوير تفكيره حيث تم إنشاء عدة حاضنات عبر الوطن على غرار الحاضنة التكنولوجية سيدي عبد الله 2010،[2] حاضنة ورقلة 2012 ، حاضنة التكنولوجيا وهران 2013 ، وحاضنة جامعة باتنة 2013 ، ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الحاضنات تقديم الدعم الكامل للمشاريع الإبداعية في ميدان التكنولوجيا ومرافقتها إلى غاية

إنشاء Start up من خلال إبرام اتفاقيات مع الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية (ANPT) والمؤسسات التابعة لها.[3]

وتكمن أهمية حاضنات الأعمال في تقديم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة، تربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركية السوق ومتطلباته، تشجيع المستثمرين المغامرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم والتي توصف بأنها شركات رأس المال المغامر أو المخاطر، تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل مشاريع إنتاجية، توفير فرص العمل، تعمل على إقامة ودعم المشاريع الإنتاجية والخدماتية صغيرة كانت أم متوسطة تعتمد على تطبيق تقنيات مناسبة وابتكارات حديثة، تساعد المشاريع الناشئة على مواجهة الصعوبات الإدارية، والمالية والفنية، والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس.[4]

ومن بين الأدوار التي يمكن للحاضنة أن تؤديها:

أولا: تشجيع خلق وتنمية المؤسسات الصغيرة الجديدة

وذلك من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي والإداري والتسويقي، ورعاية المشروعات الجديدة في مرحلة البدء والنمو، وتسهيل بدء المشروع، والتوصل إلى شبكة دعم مجتمعي، وإقامة مجموعة من الخدمات الداعمة والمتميزة مثل الجودة وقاعدة للمعلومات الفنية والتجارية ووحدات للاختبارات والقياس لخدمة

[1] - بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير، مرجع سابق، ص106 .
[2] - علاء الدين بوضياف، محمد زبير، المرجع نفسه، ص94 .
[3] - قسوري إنصاف، مرجع سابق، ص23 .
[4] - عياش زوبير، بوداب سهام، مرجع سابق، ص121 .

المشروعات داخل وخارج الحاضنة، ويمكن للحاضنات تقديم هذه الخدمات للمشروعات التي تنفذ بداخلها أو تلك المنتسبة إليها من خارج الحاضنة، كذلك تقيم الحاضنة خدمات للمشروعات المحيطة بها عن طريق ربط المؤسسات والجهات المختصة بالمشروعات الصغيرة بها، والعمل على تنميتها والتسويق للمنتجات والخدمات التي تقدمها، وأيضا من خلال تبني المشروعات القائمة على التكنولوجيا والمرتبطة بالجامعات ومراكز البحوث، والعمل على تغذية المشروعات الصغيرة الوليدة في موقعها ويقف وراء كل ذلك توفر روح الإبداع والمبادرة من أجل رفع فرص نجاح الحاضنات.

ثانيا: تنمية المجتمع المحلي

تنمية وتنشيط المجتمع المحلي المحيط بالحاضنة، من حيث تطوير وتنمية بيئة الأعمال المحيطة بها، وإقامة مشروعات في مجالات تنمية هذا المجتمع المحيط، وجعل الحاضنة نواة تنمية إقليمية ومحلية، ومركزا لنشر روح العمل الحر لدى جموع الشباب والراغبين في الالتحاق بسوق العمل.

مل، بما في ذلك نوع العمل أو التجارة ومستوى المقاول وخبرته في التجارة والأعمال. الشركات التي تأخذ وقت طويل في دورات البحث والتطوير تتطلب وقت أكثر في برامج حاضنات الأعمال أكثر من شركات

الصناعات أو الخدمات التي يمكنها الإنتاج مباشرة وتطرح منتج أو خدمة

للتسويق.[1]

ثالثا: دعم التنمية الاقتصادية

تستطيع الحاضنة تمكين المدينة أو الأقاليم التي تقام فيها من تحقيق معدلات عالية لإقامة أنشطة اقتصادية جديدة، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو عالية للمشروعات المشتركة بالحاضنة، وذلك من خلال العمل على تسهيل توطين وإقامة عدد من المشروعات الإنتاجية أو الخدمية الجديدة في هذا المجتمع، هذه المشروعات الجديدة تعتبر في حد ذاتها إحدى أهم ركائز التنمية الاقتصادية لهذا المجتمع، حيث أن هذه الشركات تقوم بدفع الضرائب والرسوم، وتنشيط عمليات الإنتاج والتصدير والتوريد، وكلها عمليات تذر موارد مالية على ميزانيات الدول وتفيد من ثم المجتمع.

ويذكر مثال على هذه التنمية الاقتصادية للمجتمعات، تجربة ولاية ميريلاند الأمريكية، حيث أقامت الولاية شبكة من الحاضنات تتكون من ست حاضنات مختلفة التخصصات، بدأ العمل في أحداثها في ديسمبر عام 2000 وبعد أقل من عام على بدء تشغيل هذه الشبكة، كانت المشروعات التي تمت إقامتها من خلال هذه الحاضنات قد أدت إلى إضافة مبلغ 96 مليون دولار أمريكي إلى خزانة الضرائب في الولاية. وتقدر القيمة الكلية

[1] - بوالشعور شريفة، مرجع سابق، ص426 .

لفرص العمل التي تستطيع أن تخلقها هذه الشبكة حوالي 2400 فرصة عمل جديدة ودائمة للمواطنين داخل الولاية.[1]

خلق وزيادة فرص العمل، خصوصا بالنسبة لذوي الكفاءات والمواهب، وزيادة عدد المؤسسات وتشجيع الصناعات خصوصا القائمة على التكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى إنعاش وتنمية الاقتصاد الوطني، وكل ذلك يؤدي إلى رفع معدلات الدخل في المجتمع المحلي وبالتالي:

رفع المستوى المعيشي.[2]

رابعا: دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية

تركز الحاضنات التكنولوجية على رعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية، والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ، من خلال إقامة مشروع صغير، وتعظم بذلك دور المشروعات الصغيرة التكنولوجية كأحد أهم آليات التطور التكنولوجي من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيرا عن الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية، وإقامة حاضنات تكنولوجية متخصصة في قطاعات محددة تعمل على تسهيل نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، والتركيز على تنمية تكنولوجيا هذه القطاعات.

خامسا: دعم وتنمية الموارد البشرية وخلق فرص عمل

تنمية مهارات وروح العمل الحر والقدرة على إدارة المشروع تمثل أهم تأثيرات وجود حاضنات الأعمال في أي

مجتمع، بالإضافة إلى العمل على خلق فرص عمل دائمة، غير دائمة، مباشرة وغير مباشرة من خلال الشركات التي تساعد الحاضنات في إقامتها وتنميتها، وتذكر الإحصائيات أن 75 % من فرص العمل في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1979 نتجت عن 10 % من المؤسسات الصغيرة، ومثال آخر يوضح أنه تم خلق 26 ألف فرصة عمل جديدة من خلال 78 حاضنة مشروعات فقط في دول مثل جمهورية التشيك، واستطاع برنامج حاضنات المشروعات في خلق 440 شركة ومؤسسة جديدة ناجحة.[3]

[1] - بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير، مرجع سابق، ص107 .

[2] - عياش زوبير، بوداب سهام، مرجع سابق، ص121 .

[3] - بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير، مرجع سابق، ص108 .

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية لحاضنات الأعمال

في عام 1998 أجريت دراسة هي الأوسع من نوعها في الولايات المتحدة الأمريكية عن الآثار الاقتصادية لحاضنات الأعمال وقد أظهرت النتائج التالية:

المستوى المبهر والأثر الإيجابي للخدمات التي تقدم للمنشات والمبادرين إلى الحد الأدنى الذي جعل الخبراء يصفون حاضنات الأعمال بأنها تضيف قيمة أفضل للتنمية الاقتصادية من ناحيتين:

الناحية الأولى: مساعدتها في تخفيض التكلفة أي تكاليف الإنتاج، والناحية الثانية: ارتفاع معدل العائد على الاستثمار للشركات التي تقدم لها الخدمات من قبل الحاضنة.

إن برامج حاضنات الأعمال تتعامل مع منشات الأعمال الصغيرة والمبادرين باعتبارهم موردا وتجمعا بشريا وطنيا على مستوى عال من الأهمية، ولذلك يجب تقديم كافة أنواع المساعدات لهم الشيء الذي يمكنهم من مواجهة آثار العولمة.

ويكفي لإبراز الأثر الاقتصادي لحاضنات الأعمال توضيح ما يلي كمثال:

بسبب الخدمات والمساعدات التي تقدمها حاضنات الأعمال فقد بلغ نسبة الشركات الصغيرة والجديدة التي

استثمرت في السوق 87 % وبلغ معدل نمو المبيعات للشركات التي تتلقى المساعدات حوالي 400 % وهذا يعني في نفس الوقت المحافظة على إشباع حاجة المجتمع من السلع والخدمات، بالإضافة إلى زيادة الناتج المحلي القومي.

تساعد برامج حاضنة الأعمال في خلق فرص كثيرة للتوظيف.

المساعدة في تحقيق معدل عائد جيد على الاستثمار وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة، وتحسين صورة المجتمع المحلية.

إن تقديم كثير من الخدمات الإضافية للعاملين يؤدي إلى رفع مستوى معيشة هؤلاء العاملين.

إذن ومن خلال ما سبق تعد حاضنات الأعمال بمثابة المحرك الرئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية وتشجيع الإبداع وتنمية المؤسسات الناشئة كون هذه الأخيرة تمثل حجر الأساس في معظم الاتجاهات الحديثة، إذ أصبحت من بين الآليات المطلوبة لدعم المؤسسات الناشئة في ظل العولمة وتمثل ضرورة ملحة وأصبحت تساوي في قيمتها الدور الاقتصادي والاجتماعي والتقني الذي تؤديه هذه المؤسسات في التنمية الشاملة.

فحاضنات الأعمال تسعى إلى خلق جو ملائم لتطوير القدرات الإبداعية والابتكارية والمهارات الخاصة لمؤسسي وأصحاب المؤسسات الناشئة، حيث تعمل من خلال هذا المسعى إلى تشجيع روح الإبداع والابتكار والمبادرة إذ أن التغيير التكنولوجي لا يقتصر على إدخال طرق إنتاج حديثة أو منتجات جديدة وإنما التطور التكنولوجي

يمكن أن يحدث من خلال التحسينات والإضافات في المنتج أو الخدمة الحالية، ومن ثمة فإن حاضنات الأعمال تسعى لتطوير القدرة على التخيل والإبداع لدى المؤسسات الناشئة وهذا عبر تشكيلة من البرامج التعليمية المرتكزة على التعرف ودراسة التجارب العملية المؤدية إلى التطوير أو الابتكار.

كما تسعى حاضنات الأعمال إلى تطوير روح الريادة لدى أصحاب المؤسسات الناشئة عن طريق تحسين المواهب الإدارية وتهيئتهم لتبني الأفكار الجديدة والاستعداد للمخاطرة، وبالتالي إحداث مؤسسات متطورة تستطيع فهم آليات التنافس بالسوق. حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع باعتبارها أهم العمليات المساعدة للمؤسسات الناشئة المنتسبة لحاضنات الأعمال في تطوير الأسواق لمنتجاتها في الوقت الذي تسعى هذه المؤسسات للحصول على التمويل اللازم خلال مراحلها الأولى، حيث تقوم حاضنات الأعمال بدور الوسيط بين المؤسسات المنتسبة لها والجهات القانونية من خلال التوجيه وتقديم النصح والمشاركة في إعداد النماذج واتخاذ الإجراءات المرتبطة بتسجيل براءات الاختراع، تتبنى لمساعدة المؤسسات الناشئة إقامة أيام مفتوحة والتي تعد فرصة تشارك فيها المؤسسات الناشئة.[1]

كما تقوم حاضنات الأعمال بتقديم الخدمات للمؤسسات المحتضنة، تقديم الاستشارات للمؤسسات المحتضنة، وتسيير العقار.[2]

2.2 المطلب الثاني: واقع حاضنات الأعمال بالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية

سيتم التطرق بموجب هذا المطلب إلى واقع حاضنات الأعمال بالجزائر بموجب الفرع الأول، ثم تجربة الولايات المتحدة الأمريكية بمقتضى الفرع الثاني.

الفرع الأول: تجربة حاضنات الأعمال بالجزائر

تعد تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات متأخرة نوعا ما مقارنة ببعض الدول النامية والدول العربية خصوصا، حيث لم يتم صدور أي قانون أو مرسوم ينظم نشاط الحاضنات إلى غاية سنة 2003 باستثناء القانون رقم 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في سنة 2001 والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات.

ويلاحظ أن المشرع الجزائري قد أخذ بمفهوم مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، في حين تقتصر المحضنة كشكل من أشكال المشاتل على دعم ومساعدة المشاريع القائمة على تقديم الخدمات فقط، بينما يشمل مفهوم الحاضنات في الدول المتقدمة والنامية كل أنواع المشاريع، وخصوصا المشاريع القائمة على المبادرات التكنولوجية

[1] - قسوري إنصاف، مرجع سابق، ص26 .

[2] - عياش زوبير، بوداب سهام، مرجع سابق، ص129 .

المتميزة، وتعتبر نزل المؤسسات النموذج الأقرب إلى مفهوم حاضنات الأعمال التقنية المعمول به في الدول التي لديها تجارب في الميدان، من حيث تركيزها على المؤسسات العاملة في مجال البحث والتطوير.

كما بين المشرع الجزائري أشكال وأنواع حاضنات الأعمال، والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها فقد تكون حاضنة الأعمال عامة أو خاصة، مؤسسة صناعية أو تجارية، مؤسسة غير هادفة للربح أو هادفة للربح، حيث يحدد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20 إلى 50 مؤسسة، فكلما زاد العدد كلما تعقدت الإدارة لكن في نفس الوقت يساهم في رفع مردودية الحاضنة.[1]

ولقد تقرر إنشاء 14 مشتلة و10 محاضن في ولايات الأغواط، باتنة، البليدة، تلمسان، سطيف، عنابة، قسنطينة، وهران، الوادي وتيزي وزو، و04 ورشات ربط بكل من الجزائر، سطيف، قسنطينة ووهران، وفي سنة 2004 تقرر إنشاء محضنة بالجزائر ومقرها مدينة الجزائر.

كما يوجد حاليا في الجزائر 12 مشتلة مؤسسة منها 04 تم إنشاؤها في سنة 2009 وهي في كل من وهران، عنابة، برج بوعريريج وغرداية. أما الباقي تم إنشاؤها في سنة 2013 في كل من باتنة، بسكرة، خنشلة، أم البواقي، ميلة، أدرار، البيض وسيدي بلعباس.

وفيما يخص مراكز التسهيل تم إنشاؤها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 2003/02/25 وذلك طبقا لأحكام المادة 13 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم بإعلام وتوجيه، دعم ومرافقة حاملي المشاريع، ومن جهة أخرى هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتهدف مراكز التسهيل إلى تطوير ثقافة التقاول من خلال الجمع بين العديد من الجوانب الضرورية لذلك كالعمل على توفير شباك يسهر على تلبية احتياجات المقاولين وتقديم مختلف التسهيلات الكفيلة بتقليص آجال إنشاء المؤسسات وإقامة مكان يلتقي فيه عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية وكذلك الحث على تثمين البحث العلمي من خلال التقريب بين المقاولين ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية.

كما تتولى مراكز التسهيل عدة مهام منها التدخل لمساعدة المقاولين وفي هذا الصدد تم إنشاء عدد من مراكز التسهيل في كل من الشلف، الأغواط، بجاية، البليدة، الجزائر، جيجل، سطيف، سيدي بلعباس، قسنطينة، وهران، بومرداس، الوادي، تيبازة، غرداية ومن ثم توسيع العملية بعد ذلك لكل ولايات عبر مركزها.[2] بالإضافة لذلك قامت الجزائر بوضع العديد من الهيئات لدعم إنشاء المؤسسات الخاصة وهي:

[1] - لطيفة رجب، رياض زروقي، نجاة يحي باي، مرجع سابق، ص27 .

[2] - بن شايب محمد، سعدي فيصل، مرجع سابق، ص62 .

وزارة الصناعة والمناجم.المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CNC-PME) صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME)الصندوق الوطني للاستثمار صندوق ضمان القروض (FGAR) الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) صندوق الضمان المشترك للقروض.

كما أن هناك أجهزة المرافقة منها ما يلي:

الوكالة الوطنية لتسيير القروض (ANGEM)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AND PME)، الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ).

ولا تزال تجربة الجزائر في مجال احتضان الأعمال في بداياتها مقارنة بالكثير من الدول الأخرى، فحتى نهاية السداسي الأول من سنة 2013 وجدت أربع (04) مشاتل مؤسسات في كل من: عنابة، وهران، غرداية، برج بوعريريج، احتضنت 46 مشروعا، يتوقع منها إنشاء 308 منصب شغل.

وتتوزع هذه المشاريع على القطاعات التالية: الاتصالات، معالجة وإعادة تدوير النفايات، الإعلام الآلي، الصناعات الغذائية، بالإضافة إلى بعض المشاريع في القطاعات عالية التكنولوجيا مثل: الألياف البصرية، الطاقة الشمسية، نظم تحديد المواقع، أما بخصوص مراكز التسهيل فيوجد 12 مركز تسهيل تنشط على المستوى الوطني، قامت بمرافقة 1132 مشروع إلى غاية السداسي الأول 2013 .

تتوزع هذه المشاريع على قطاعات أبرزها: صناعات النسيج، الصناعات الغذائية، البناء والأشغال العمومية، الخدمات، الصيد، الصناعة التقليدية والحرف.

في سنة 2019 في السداسي الأول بلغ عدد مراكز التسهيل وحاضنات المؤسسات حوالي 27 مركز تسهيل، و17 حاضنة للمؤسسات، وفيما يخص القطاعات التي تم في إطارها إنشاء مراكز التسهيل فيترأسها قطاع الخدمات، يليه الصناعة، ثم الحرف، البناء، الصناعة والتجارة، وعدد المشاريع المرافقة من قبل مراكز التسهيل سنة 2017 بلغت 1152 مشروع، بالتوازي مع إنشاء حوالي 192 مؤسسة جديدة، أما الحاضنات فيترأسها هي الأخرى قطاع الخدمات، يليه الصناعة، الأغذية، البناء، وأدرجت إليه من سنة 2016 كل من قطاع السياحة، التكنولوجيا، البيئة والطاقة، وبعض القطاعات الأخرى لكن بنسبة ضئيلة جدا، وأما فيما يخص عدد المشاريع المحتضنة فبلغ سنة 2018 مقدار 186 مشروع وبالمقابل 93 مؤسسة جديدة.[1]

إن نشاط مراكز التسهيل في مرافقة المشاريع الناشئة 1132 وعدد المؤسسات المنشأة 291 ومناصب العمل المتوقع إنشاؤها 1719 أكبر بكثير من نشاط مشاتل المؤسسات والتي لم تحتضن سوى 46 مشروع ولا يزال

[1] - فرج الله أحلام، ضامن وهيبة، حمادي موراد، مرجع سابق، ص397 .

معظمها في مرحلة الاحتضان، بعدد 308 منصب عمل متوقع، الأمر الذي يظهر التركيز على نشاط مراكز التسهيل والتي يقتصر عملها على تسهيل الإجراءات الإدارية لإنشاء مؤسسة، في حين أن احتضان وإيواء المؤسسات الناشئة هو من صلب مهام المشاتل والحاضنات وهو ما يمكن الحكم على ضعفه بدرجة كبيرة من خلال هذه الحصيلة.[1]

إن اقتصار حاضنات ومشاتل المؤسسات على تسهيل الإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات الجديدة، دون الأهداف الأخرى هو تحجيم لدور هذه الأجهزة، ويساهم في التقليل من فعاليتها والدور المتوقع منها، ولعل من بين ما يستفاد من التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال هو التركيز على إنشاء روابط بين الحاضنات والجامعات والمؤسسات الأكاديمية وسط الباحثين والطلاب، وتثمين نتائج البحث العلمي وربطها بالقطاع الصناعي، بهدف نشر ثقافة ريادة الأعمال والمقاولاتية، وعليه يمكن اقتراح أن تكون في الجامعة حاضنة أعمال خاصة بها سواء كانت مرتبطة بكلية معينة أو معهد متخصص، أو تكون حاضنة عامة تشمل جميع التخصصات.

أما عن الحاضنات الخاصة منها حاضنة واحدة تابعة لشركة أوريدو (Ooredoo)، وهذه الحاضنة بالرغم من أنها تقدم تدريبات عالية الجودة، وتقديم المساعدة على استخدام المعدات والتقنيات الحديثة، بالإضافة إلى تقديم المساعدات المالية، إلا أنها تدعم عدد جد محدود من المؤسسات الناشئة.[2]

الفرع الثاني: تجربة حاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية

التجربة الأمريكية تعتبر من أقدم التجارب حيث أن مفهوم حاضنات الأعمال تم تطويره بشكل أساسي في الولايات المتحدة سنة 1959 لكن انتشر مفهوم الحاضنات بشكل كبير Batavia الأمريكية من خلال التجربة الأولى في مركز الأعمال بالاهتمام ببرامج إقامة الحاضنات وتنميتها وإعدادها، SBA عام 1984 حيث قامت الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة حيث لم يكن يعمل في الولايات المتحدة حينئذ سوى حوالي 20 حاضنة، ثم ارتفع العدد عند تبني الجمعية الأمريكية عام 1985 ، والتي تمت إقامتها من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكية في صورة مؤسسة خاصة NBIA للحاضنات هدف إلى تنشيط صناعة الحاضنات، هناك أكثر من 1200 حاضنات الأعمال تعمل في الوقت الحاضر في أمريكا الشمالية.

ونتيجة فشل ما يقارب من 05 % من المؤسسات الصغيرة وذلك للأسباب المعروفة التي تحد من نشاط هذا النوع من المؤسسات، تم إنشاء ما يزيد عن 600 حاضنة تكنولوجية بالولايات المتحدة، وتعتبر حاضنة أوستن التكنولوجية كآلية للحد من نسبة الفشل للمؤسسات الصغيرة.

[1] - بن شايب محمد، سعدي فيصل، مرجع سابق، ص64 .
[2] - بوالشعور شريفة، مرجع سابق، ص426 .

تأسست هذه الحاضنة في عام 1989 وارتبطت ارتباطا وثيقا بجامعة أوستن وجامعة تكساس ووكالة الفضاء NASA ، وتقدم الحاضنة عدة تسهيلات منها مساحة 75 ألف قدم مربع، استشارات إدارية، برامج تدريبية، إمكانية التوصل لشبكة تمويلية 65 % منها مكونة من أفراد بالقطاع الخاص، وعادة ما يكون للحاضنة 30 شركة منتسبة في ان واحد وهناك سياسة تخرج رسمية (البقاء بالحاضنة 03 سنوات على الأكثر) مع استقبال من 15-10 شركة جديدة سنويا، وتعتبر حاضنة أوستن منظمة لا تستهدف الربح ولكنها تدار على أساس تجاري وتمول ذاتيا، وتبلغ ميزانية الحاضنة 600 ألف دولار أمريكي يغطيها دخل الحاضنة من مبانيها و50 ألف دولار من المعونات العامة.

تم تخرج 50 مؤسسة صغيرة من الحاضنة وجاري انتساب 19 مؤسسة. ساهمت الحاضنة في خلق 1900 وظيفة جديدة، كما فاق إجمالي عوائدها مبلغ 720 مليون دولار خلال العشر- سنوات الماضية، ومن أمثلة المؤسسات المتخرجة ما يلي:

شركة PSW المختصة في مجال التجارة الإلكترونية والتي قد بدأت بحوالي عشرة موظفين، أما حاليا يعمل بها 400 موظف، وفي الربع الأول من سنة 2001 حققت أرباحا تقدر ب 10.4 مليون دولار وفي الربع الثاني من نفس السنة وصلت إلى 11 مليون دولار.

شركة CEDRA المختصة بالعلوم والأبحاث الصيدلانية فقد انتسبت للحاضنة سنة 1992، تراوح معدل نموها السنوي من 20 % إلى 40 %، وكانت تشغل 05 موظفين أما الآن فهم يزيدون عن 120 موظفا.[1]

وقد تميزت هذه التجربة بمجموعة من الخصائص منها: مشاركة جميع القطاعات الحكومية والخاصة في تنمية قطاع الحاضنات وفي كافة المجالات العلمية والتكنولوجية والصناعية والتجارية والخدمات بصفة عامة، ارتباط معظم الحاضنات التكنولوجية والعلمية بالجامعات الحكومية والجامعات المحلية، تشجيع التشريعات اللازمة لترقية هذا القطاع بموجب مرسوم قرار مجلس الشيوخ رقم (1335 s) والذي يقضي- بتخصيص مبلغ 20 مليون دولار سنويا في الميزانية لتنمية الحاضنات المرتبطة بالجامعات وبتوفير المناخ الملائم لتطوير المشاريع المتخرجة منها، وقد شكلت حاضنة (TEN) نموذجا متميزا في هذه التجربة.[2]

بالرغم من الدور الفعال الذي لعبته حاضنات الأعمال في العالم في دعم وترقية المؤسسات الناشئة، إلا أنها لا تزال في الجزائر بعيدة عن المراحل المتقدمة التي بلغتها بعض الدول.[3]

[1] - عمارة سلمى، بارك نعيمة، مرجع سابق، ص119 .
[2] - عياش زوبير، بوداب سهام، مرجع سابق، ص127 .
[3] - بوالشعور شريفة، مرجع سابق، ص429 .

خاتمة:

وفي ختام الدراسة يمكن القول أن حاضنات الأعمال تعد من بين أهم الاتجاهات الحديثة والفعالة التي ساهمت في تنمية القطاع الاقتصادي وترويجه من خلال تشجيع أفراد المجتمع على الإبداع والابتكار في إنشاء مؤسسات. كما تعتبر وسيلة فعالة تهدف أساسا إلى مساعدة ودعم أصحاب الأفكار الجديدة والمشاريع الإبداعية، وذلك من أجل إقامة وبناء مؤسساتهم وإثبات ذاتهم، وتتمثل هذه المساعدة في توفير وخلق فرص بيئية متكاملة تقدم خدمات مختلفة، حيث تعمل حاضنات الأعمال على تسهيل فترة البدء لأي مشروع والتي يمكن اعتبارها أصعب مرحلة، وذلك تبعا لأسس ومعايير متطورة ومن خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات ومواجهة المخاطر المترتبة من إقامتها إلى جانب توفير الخدمات الإدارية الأساسية

والمعونة والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية وغيرها وفقا لطبيعة المشروع.

وعليه يمكن التوصل لجملة من النتائج أهمها:

حاضنات الأعمال عبارة عن منظومة متكاملة لدعم المؤسسات الناشئة وهي مناسبة لتعطي الدفعة الأولى لتلك المؤسسات التي تكاد أن تكون مجرد أفكار بحاجة إلى الدعم.

تعد حاضنات الأعمال من الأساليب الحديثة لتدعيم الابتكار والإبداع في المؤسسات الناشئة.

للحاضنات دور كبير في تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته، تقوم باستثمار الأفكار الإبداعية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة، كما تساهم في خلق ميزة تنافسية للمؤسسات الوطنية.

تهدف حاضنات الأعمال عموما إلى تحويل أفكار المبدعين في مختلف المجالات وتنمية مواهبهم ومساعدتهم على النجاح والرقي.

ضعف الوعي السياسي والاقتصادي في الجزائر بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الناشئة. تعد تجربة حاضنة أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية مثال يحتذى به في مجال حاضنات الأعمال ومدى تطويرها للمؤسسات المحتضنة.

تفتقر الجزائر للعدد الكافي للحاضنات التكنولوجية اللازمة لتعزيز توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد المعرفة حيث أن هذه الحاضنات هي الملاذ الحقيقي لأصحاب المشاريع الإبداعية التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني كما هو الحال في النموذج الأمريكي.

ومن أجل جعل الإبداع أداة لتطوير وتنمية المؤسسات الناشئة سيتم تقديم التوصيات والاقتراحات التالية:

تشجيع الأفراد المبدعين وعدم معاقبتهم في حالة الفشل.

ترقية قطاع المؤسسات الناشئة الذي يمثل أهمية استراتيجية قصوى في ظل الظروف الحالية.

تطوير فرص الاستفادة من الموارد الطبيعية المتوفرة وزيادة كفاءة استغلالها.

توفير وتدفق المعلومات حول السوق والمنافسين وتقنيات الإنتاج والمعرفة المتخصصة.

التركيز على تدريب الأفراد على الإبداع والتطوير والاستراتيجيات الجديدة.

أهمية قيام حاضنات الأعمال بالتوسع في توجيه وتقديم المعونات الفنية التي تحتاجها المؤسسات الناشئة القائمة لرفع كفاءتها وقدرتها. إتاحة التمويل اللازم للنمو والتطوير مع توفير الدعم الفني والمشورة.

العمل على إعداد وتزويد المؤسسات الناشئة بميزانية خاصة بالبحث والتطوير والإبداع.

الاعتراف بالأشخاص المبدعين والمبتكرين، وتبني أساليب لتنمية الاتجاهات الإبداعية والابتكارية والعمل على تشجيعها. العمل على فتح قنوات وخطوط الاتصال بصفة مستمرة وتقبل الأفكار والاقتراحات الجديدة، دون مسؤوليات إضافية، وتشجيع الاتصال بالموارد الخارجية.

تقريب حاضنات الأعمال من الشباب المقاول باستخدام طرق وأساليب حديثة أكثر كفاءة وفعالية، قائمة بالأساس على الوصول إلى حاملي أفكار المشاريع في أي مكان وأي زمان.

خلق شراكة بين حاضنات الأعمال الجزائرية مع حاضنات أعمال أجنبية ناجحة ورائدة للاستفادة من تجاربها وخبرتها من جهة، وتكوين إطارات ومسؤولي الحاضنات الوطنية من جهة أخرى.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

المرسوم التنفيذي:

- المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 2003/02/25 ، المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية العدد 13 ، المؤرخة في 2003/02/26 .

المراجع:

المقالات:

01- - بخيتي علي، بوعوينة سليمة، المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات، مقالة منشورة بمجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، بجامعة الجلفة، الجزائر ،المجلد 12 العدد 04 أكتوبر 2020 السنة الثانية عشر.

02 - بن شايب محمد، سعدي فيصل، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب " ANSEJ " فرع بومرداس، مقالة منشورة بمجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، بجامعة البويرة، الجزائر، المجلد 04 العدد 06 جوان 2019 .

03- بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير، مدى مساهمة حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقالة منشورة بمجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، بجامعة بشار، الجزائر، المجلد 02 ، العدد 01 فيفري 2018 .

04 - بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Start up دراسة حالة الجزائر، مقالة منشورة بمجلة البشائر الاقتصادية، بجامعة بشار، الجزائر،المجلد الرابع، العدد 02 .

05- راقم نورة، الابتكار في المؤسسات الناشئة لدعم النشاط السياحي في الجزائر: بين الواقع والمأمول، مقالة منشورة بمجلة الإبداع، بجامعة البليدة، الجزائر، المجلد 11 ، العدد 01 لسنة 2021 .

06- علاء الدين بوضياف، محمد زبير، دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر، مقالة منشورة بمجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، بجامعة تسمسيلت، الجزائر، المجلد 04 ، العدد 01 لسنة 2020 .

07- عمارة سلمى، بارك نعيمة، حاضنات الأعمال... مطلب أساسي لدعم الإبداع والإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – تجربة حاضنات الجزائر وحاضنة أوستن التكنولوجية بالولايات المتحدة أنموذجا – مقالة منشورة بمجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، بجامعة خنشلة، الجزائر، المجلد 03 العدد 01 جوان 2019 .

08- عياش زوبير، بوداب سهام، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقالة منشورة بمجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 12 ، العدد 01 ، ديسمبر 2019 .

09- فرج الله أحلام، ضامن وهيبة، حمادي موراد، واقع منصات رواد الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مقالة منشورة بحوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، بجامعة بشار، الجزائر، المجلد 07 العدد 03 لسنة 2020 .

10- قسوري إنصاف، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية، مقالة منشورة ب revue d'économie et de management vol 19/n02 décembre 2020

11- لطيفة رجب، رياض زروقي، نجاة يحي باي، اعتماد حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخل أساسي لإنجاح مسار التنمية الاقتصادية للدولة، مقالة منشورة ب Journal of Economic Growth and Entrepreneurs hip JEGE Spécial and entrepreneurial développement studies laboratory year 2020 vol .4 No .2.

12- مصطفى بورنان، علي صولي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)، مقالة منشورة بمجلة دفاتر اقتصادية، بجامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 11 ، العدد 01 لسنة 2020 .

الملتقيات العلمية:

- الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بجامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 06 و07 ديسمبر 2017 .